جهود المنظمة العالمية للتجارة في تفعيل آليات التجارة الإلكترونية و إعطائها بعد دولي و اقتصادي.

خبيشات نبيلة طالبة دكتوراه(*)
كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-
tutoratkhebichat@gmail.com

الملخص:

لقد أدت الثورة المعلوماتية و الاتصالية إلى إحداث الكثير من التغيرات و التطورات في بنية التجارة الدولية حيث تحولت من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني، و بذلك أصبح لزاما على المنظمات الدولية مواكبة هذا التطور الحاصل في مجال الأعمال، و باعتبار المنظمة العالمية للتجارة هي المسؤولة عن الإشراف على النظام التجاري العالمي حاولت بدل الجهود الكافية من أجل وضع إطار متكامل للمعاملات التجارية الإلكترونية وإعطائها بعد دولي و اقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

التجارة الإلكترونية، تقنية المعلومات و الاتصالات، المنظمة العالمية للتجارة، التجارة الدولية.

Abstract:

The information and communication revolution has led to many changes and developments in the structure of international trade, as it has shifted from the traditional form to the electronic form, and thus it has become imperative for international organizations to keep pace with this development in the field of business, and considering the World Trade Organization is responsible for supervision The global trading system has tried, instead of sufficient efforts, to develop an integrated framework for electronic commercial transactions and give them an international and economic dimension.

key words:

E-commerce, information and communication technology, World Trade Organization, international trade.

مقدمة:

يشهد العالم الآن العديد من المتغيرات الحديثة على الصعيد الدولي و التي ينبغي على جميع دول العالم التوافق معها و الاستعداد لمواجهتها في ظل ظاهرة العولمة و تطبيق اتفاقيات الجات، و لعل من أهم هذه المتغيرات ثورة تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات و التي تعتبر من أهم سمات العصر الحديث،[1] حيث أصبحت شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) جزءا من حياتنا اليومية الشخصية والعملية، نظرا لما وفرته من تطورات اختصارا للوقت والجهد بشكل سريع وسهل.[2]

و لقد أسهمت الثورة المعلوماتية و الاتصالية بدرجة كبيرة في زيادة زخم التيار الجارف الذي شمل اقتصاديات العالم و نمط حياة مجتمعاتنا و المعروف بتيار العولمة،[3] و كنتيجة لكل هذه التحولات ظهرت أدبيات جديدة في مجالات الاقتصاد و الأعمال من ضمنها التجارة الإلكترونية التي أتاحت عملية تبادل السلع و الخدمات و البيانات بين العديد من الجهات عبر شبكة المعلومات دون أن يحدث لقاء مباشر فيما بينها مؤذية بذلك إلى ظهور ثورة جديدة في شكل التجارة العالمية سوف يؤثر على أسلوب الحياة في العالم بأكمله.

فلقد ازدهرت التجارة الدولية و تطورت بشكل ملحوظ فاتخذت قالبا جديدا مستصحبة معه التكنولوجيا الحديثة حيث أثرت التجارة الإلكترونية في مسار و تطور التجارة الدولية التي بدا القانون التجاري الدولي التقليدي حيالها فارغا بالنسبة للأحكام التي تنظم هذه التجارة و ذلك لما تختلف به التجارة الإلكترونية عن التجارة التقليدية من حيث طبيعتها و شكلها و خصائصها، و بالتالي أصبح واضحا لأسرة القانون الدولي عجز القواعد الدولية الخاصة بتنظيم التجارة الدولية عن تنظيم هذا النوع من التجارة.[4]

و لذلك يجب أن يتدخل التنظيم الدولي بواسطة المنظمات الدولية والمتخصصة التي واكبت عمل التجارة الالكترونية في تأطير العلاقة و تنظيمها بما ينسجم مع التطورات من أجل توفير حماية لأطراف العلاقة. ويأتي تدخل منظمة التجارة العالمية أمرا طبيعيا يحاول أن يعطي بعدا اقتصاديا دوليا لمفهوم التجارة الالكترونية من خلال الاتفاقيات الدولية أو المؤتمرات الدولية أو الإقليمية ذات البعد الدولي من اجل إيصال فكرة التجارة الالكترونية ضمن مفاهيم أساسية[5] تلخيصا لرؤية دولية متخصصة لإضفاء إحاطة شاملة على المعالجة الدولية لعمل التجارة الالكترونية، دعما للنمو و التنمية الاقتصادية لجميع أنحاء العالم.

فما هي الجهود التي بذلتها المنظمة العالمية للتجارة في تفعيل آليات التجارة الإلكترونية دوليا و هل تعتبر هذه الجهود كافية من أجل تغيير المشهد الاقتصادي و التجاري العالمي؟.

وتطبيقا لما سبق سنقسم موضوع البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول:ماهية التجارة الإلكترونية.

المبحث الثاني : المنظمة العالمية للتجارة و التجارة الإلكترونية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الإلكترونية.

لا يخفى على أحد ما لعبته الثورة التكنولوجية من دور مهم في شتى ميادين الحياة و لا سيما في المجال الاقتصادي و التجاري، فقد أدى استحداث و سائل

الاتصال الحديثة إلى ظهور ما يسمى بمصطلح التجارة الإلكترونية، لذلك لابد من بيان المقصود بهذا المصطلح (المطلب الأول) و توضيح ما تتسم به التجارة الإلكترونية من خصائص و ما يعترض سبيل تقدمها و ازدهارها من عقبات (المطلب الثاني).

المطلب الأول:تعريف التجارة الإلكترونية.

تعد التجارة الإلكترونية أحد ثمار الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم، و أحد مواضيع ما يسمى بالاقتصاد الرقمي حيث أن هذا الأخير يقوم على حقيقتين التجارة الإلكترونية و تقنية المعلومات، و التي باتت تؤثر بلا شك على مختلف الأنشطة الاقتصادية، نظرا لما تمثله من استثمار في الطاقات الذهنية و القدرات الفكرية للعنصر البشري[6]، و قد تعددت وجهات نظر الفقهاء (الفرع الأول) والمنظمات الإقليمية و الدولية (الفرع الثاني) حول تعريف التجارة الإلكترونية و سنحاول من خلال هذا المطلب التعرض لبعضها.

الفرع الأول: تعريف الفقه للتجارة الإلكترونية.

يعتبر مصطلح التجارة الإلكترونية مصطلحا حديثا نسبيا، يعبر عن نمط جديد من أنماط التبادل التجاري باستخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، و على الرغم من اجتهاد العديد من الفقهاء المختصين في هذا المجال في إعطاء تعريف للتجارة الإلكترونية فلا يوجد تعريف متفق عليه دوليا، فلقد عرفها جانب من الفقه على أنها:" وسيلة من أجل توصيل المعلومات و الخدمات و المنتجات عبر و سيلة من وسائل تكنولوجيا المعلومات[7].

كما عرفها جانب آخر من الفقه بأنها "عملية البيع و الشراء عبر الشبكات الإلكترونية على المستويين السلعي و الخدمي بجانب المعلومات و برامج الكمبيوتر و أنشطة أخرى التي تساعد الممارسات التجارية، تنفذ بعض أو كل المعاملات التجارية بين السلع و الخدمات التي تتم بين مشروع تجاري وآخر و بين مشروع تجاري و مستهلك، باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات"[8].

وتعرف أيضا بأنها " إتمام أي عملية تجارية عبر شبكات الحاسب الآلي الوسيطة و التي تتضمن تحويل أو نقل ملكية أو حقوق استخدام السلع و الخدمات"[9]

الفرع الثاني: تعريف المنظمات الدولية و لإقليمية للتجارة الإلكترونية.

نظرا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها موضوع التجارة الإلكترونية فلقد أولته العديد من المنظمات الإقليمية و الدولية الأهمية و قامت بتعريفه و فيما يلي بعض التعريفات التي قدمتها هذه المنظمات للتجارة الإلكترونية.

فلقد عرفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية التجارة الإلكترونية بأنها: "جميع أشكال المعاملات و الصفقات التجارية التي تتم من قبل الأفراد و الهيئات، و تقوم على أساس معالجة و نقل البيانات الرقمية على اختلاف أشكالها سواء كانت مكتوبة أم مرئية أو مسموعة".[10]

و تأتي منظمة التجارة العالمية بتعريف واسع حيث عرفت التجارة الإلكترونية بأنها " مجموعة متكاملة من عمليات عقد الصفقات و تأسيس الروابط التجارية و

توزيع و تسويق و بيع المنتجات عبر شبكة الانترنت" و تشمل المعاملات التجارية طبقا لهذا التعريف ثلاثة أنواع من العمليات:

1- عمليات الإعلان عن المنتج و عمليات البحث عنه.

2- عمليات تقديم طلب الشراء و سداد ثمن المشتريات.

3-عمليات تسليم المنتجات.[11]

كما عرفها الإتحاد الأوروبي بأنها: " كل الأنشطة التي تتم بوسائل إلكترونية سواء تمت بين المشروعات التجارية و المستهلكين أو بين كل منهما على حدة و بين الإدارات الحكومية ".[12]

و الحقيقة هي أنه إلى حد الآن ليس هناك تعريف محدد و موحد للتجارة الإلكترونية بسبب تعدد الجهات التي أوردت هذه التعاريف إلا أن هنالك ثلاثة عناصر أساسية تميزها و هي: فكرة النشاط التجاري، و تحول الدعامات فيها من دعامات ورقية إلى دعامات إلكترونية و أخيرا فكرة التدويل أو العولمة ذلك أنها لا ترتبط بمكان و لا زمان.[13]

المطلب الثاني: خصائص التجارة الإلكترونية و المشاكل التي تواجهها.

تتسم التجارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص و السمات تجعلها متميزة عن التجارة التقليدية بحكم كونها وليدة عصر التكنولوجيا(الفرع الأول)، كما قد تواجه التجارة الإلكترونية العديد من العوائق التي قد تؤثر على تطورها (الفرع الثاني) و عليه نتعرض بإيجاز لأهم خصائص ومعوقات التجارة الإلكترونية من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: خصائص التجارة الإلكترونية.

للتجارة الإلكترونية عدة خصائص تتميز بها عن التجارة التقليدية و هي تتمثل فيما يلي:

- من أهم الخصائص التي تتميز بها التجارة الإلكترونية هي أن كافة المعاملات، تتم إلكترونيا دون استخدام أي ورق في إجراء و تنفيذ المعاملات، و بالتالي تصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الوحيد المتاح لكل الطرفين في حالة نشوء أي نزاع بينهما.[14]

-إمكانية التأثير المباشر على أنظمة الحاسوب بالشركة من خلال ما يسمى التبادل الإلكتروني للبيانات و الوثائق، مما يحقق انسياب البيانات و المعلومات بين الجهات المشتركة في العملية التجارية دون تدخل بشري و بأقل تكلفة.[15]

- تتسم التجارة الإلكترونية بالسرعة الفائقة أي سرعة التعاقد و سرعة التسليم بالنسبة لكثير من الصفقات ومن تم فهي تختزل عنصر الوقت، و قد اعتدنا عند التفرقة بين التجارة المحلية و الدولية أن نذكر عاملي المسافة و الوقت و الواقع أن التجارة الإلكترونية الدولية جاءت لتختزل هذين العاملين إذ هي تختزل الحدود و تتم في وقت قصير للغاية.

- إمكانية تنفيذ كل مكونات العملية التجارية، بما فيها تسليم السلع الغير مادية على الشبكة عكس و سائل الاتصال الأخرى التي تعجز عن القيام بالتسليم.[16]

- تقدم التجارة الإلكترونية للمشترين مجالا أوسع لاختيار المنتجات و الخدمات، لأنها تتيح لهم الإطلاع على أكبر عدد ممكن من العروض المقدمة من قبل البائعين، و بالتالي فإنها تزيد من فرص الشراء، كما أنها بالمقابل تزيد من المبيعات و تخفض التكلفة المتعلقة باستعلامات المبيعات و تقديم عروض الأسعار، و غيرها من العمليات التي نجدها في التجارة التقليدية.[17]

فالتجارة الإلكترونية تتسم بمزايا عديدة ساهمت بشكل كبير في انتشارها، خاصة في الدول المتقدمة التي تتوفر فيها البنى التحتية اللازمة لحماية المتعاملين فيها.

الفرع الثاني: مشاكل التجارة الإلكترونية.

إن التجارة الإلكترونية لا تخلو من مشاكل تهددها سواء كانت عملية أو تقنية أو حتى قانونية و في ما يلي عرض موجز لأهم مشكلات التجارة الإلكترونية:

- الافتقار إلى التشريع القانوني المناسب لضبط عمليات التجارة الإلكترونية فيما بين الدول العربية و حتى على مستوى الدولة العربية الواحدة.

- الافتقار إلى البنية الأساسية التقنية للتجارة الإلكترونية في أغلب الدول العربية و خاصة ارتفاع ثمن التجهيزات الإلكترونية و ارتفاع ثمن أجور الاتصالات و صعوبة تدفقها في بعض الدول العربية.

-افتقار المواقع العربية إلى الخصائص الفنية التي تضفي المواقع جاذبية و تجعل العملاء يقدمون على مواقعهم.[18]

-مشاكل تتعلق بالثقة في المعاملات التجارية، و ضمان السرية و تحقيق الأمان، حيث تتعرض البيانات الإلكترونية إلى التخريب و التشويش و إنشاء المعلومات الخاصة بالمتعاملين إلكترونيا إضافة إلى إساءة الاستخدام الغير المتعمد نتيجة لأخطاء النشر.[19]

- صعوبة تحديد القانون الواجب التطبيق على منازعات التجارة الإلكترونية و كذلك الأمر بالنسبة إلى تحديد المحكمة المختصة في هذا النزاع.

فتحديد المحكمة المختصة و القانون الواجب التطبيق في هذه النزاعات يكون أسهل عند وجود عقد بين الطرفين، غير انه تكون هناك صعوبة في تحديد مرتكب الفعل عبر الانترنيت لأنه قد يدعي اسما وجنسية و دولة خلافا للحقيقة.[20]

المبحث الثاني: المنظمة العالمية للتجارة و التجارة الإلكترونية.

ما إن ظهرت التجارة الإلكترونية في عالمنا حتى برزت الجهود الدولية لتنظيم هذه التجارة من خلال التوصيات و التشريعات الملائمة للتغيرات و التطورات الحاصلة في هذا المجال، فالتحول إلى تطبيقات التجارة الإلكترونية يتطلب إيجاد مناخ تشريعي ملائم و محفز ، و يتطلب ذلك وجود اتفاقيات على المستوي الدولي لمعالجة المسائل التي تثار في مجال التجارة الإلكترونية و من هنا ظهرت جهود المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر الإطار التنظيمي الذي يحكم التبادل التجاري الدولي (المطلب الأول) من أجل إيجاد اتفاقيات تسعى إلى تفعيل آليات التجارة الإلكترونية (المطلب الثاني).

المطلب لأول: جهود المنظمة العالمية للتجارة في ميدان تنظيم التبادل التجاري.

بعد الحرب العالمية الثانية كانت المحاولات تهدف إلى خلق نظام تجاري عالمي موحد و يرجع الفضل في ذلك إلى اتفاقية الجات لسنة 1947 (الفرع الأول) و التي هي عبارة عن اتفاقية مؤقتة بذلت جهود كبيرة في إجراء مفاوضات حول التعريفات الجمركية و وضع القواعد المنظمة للتجارة الدولية بين الدول المنظمة للاتفاقية و مرت بعدة جولات كان آخرها جولة الأوروغواي التي نتج عنها تشكل مجموعة قواعد يقوم عليها قانون التجارة الدولية و نهاية الجات التي تحولت إلى منظمة دولية ذات كيان قانوني دولي معروف بمنظمة التجارة العالمية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: اتفاقية الجات.

ترجع الجهود الدولية للمنظمة في ميدان التبادل التجاري و تجاوز المعيقات أمام التجارة إلى سنة 1947 عندما أبرمت اتفاقية الجات الأصلية بين 23 دولة فقط و أصبحت سارية المفعول منذ الفاتح من جانفي 1948 و كان الهدف الرئيسي لها هو تحرير التجارة الدولية أي **إزالة جميع** الحواجز الجمركية و الغير جمركية التي تضعها الدول أمام تحركات السلع عبر الحدود الدولية، و فتح الأسواق، و إتاحة كل الفرص الممكنة للدول الأعضاء من أجل المنافسة التجارية الدولية المشروعة [21].

و قد ظهرت الجات على مدى ثمانية جولات كانت أخرها جولة لأوروغواي هذه الجولة التي تعد الجولة الثامنة و الأخيرة في مفاوضات الجات و التي استمرت قرابة ثمانية سنوات متواصلة بدءا من إعلان بونتادل إستي حيث أتخذ قرار بدأ أضخم جولة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف في تاريخ الجات من طرف وزراء الأطراف المتعاقدة الذين اجتمعوا في الأوروغواي خلال شهر سبتمبر 1986 و حتى الموافقة المبدئية على نتائج الجولة في ديسمبر 1993 ثم التوقيع النهائي على الوثيقة الختامية من قبل المجلس الوزاري في أفريل عام 1994 بمراكش و تعد هذه الجولة تاريخية بكل المقاييس فهي الجولة التي تمخض عنها ولادة المنظمة العالمية للتجارة، الوريث الجديد للاتفاقية القديمة والتي عهد إليها مهام تنفيذ اتفاقيات جولة الأوروغواي إبتداءا من 1جانفي 1995.[22]

الفرع الثاني: المنظمة العالمية للتجارة.

إن قيام المنظمة العالمية للتجارة، شكل حدثا هاما في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها الضلع الثالث لإدارة النظام الاقتصادي العالمي و الدعامة الثالثة لهرم العولمة، إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير.[23]

و تعتبر منظمة التجارة العالمية المنظمة العالمية الوحيدة التي تضطلع بمسؤولية التعامل مع قوانين التجارة بين الأمم والمسؤولة عن الإشراف على النظام التجاري العالمي إذ يجتمع أعضاء المنظمة معا لمناقشة هذه القوانين. التي تتخذ شكل اتفاقيات تجارية يتم إقرارها بالإجماع، كما تشرف على تطبيق هذه الاتفاقيات وتراقب السياسات التجارية لأعضائه. أما الهدف الأسمى للمنظمة فيكمن في مساعدة التدفق التجاري للوصول إلى أقصى مستويات السلاسة و الحرية و إمكانية التوقع، ما يشكل

جانبا مهما للتنمية الاقتصادية والرفاهية، و لعل فتح الأسواق الوطنية على التجارة الدولية، مع الاستثناءات المبررة و المرونة المقبولة، يسهم في التنمية المستدامة و التخفيف من وطأة الفقر و تحسين ظروف المعيشة في مختلف أنحاء العالم[24].

وتمثل منظمة التجارة العالمية الإطار التنظيمي و المؤسسي الذي يحتوي على كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأوروغواي التجارية متعددة الأطراف. و تختص المنظمة بالإشراف على تجارة السلع و تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاتفاقيات التي أبرمت في الجولات السابقة بعد أن تم تطويرها.[25].

كما أن دائرة المواضيع التي تناولتها المنظمة العالمية للتجارة قد اتسعت لتشمل مجالات أخرى عديدة حيث تم إنشاء مجموعات عمل من اجل دراستها و إصدار اتفاقيات بشأنها ومن بين المواضيع المهمة التي أدخلت في جدول أعمال المنظمة نجد موضوع التجارة الإلكترونية الذي أصبح في الآونة الأخيرة يشهد اهتماما دوليا متزايدا و ذلك كنتيجة حتمية للتطورات و المستجدات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات حيث حدث تحول كبير في التجارة بانتقالها من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني، و أصبحت التجارة الإلكترونية واقعا ملموسا في ظل البيئة الحالية وهو ما دفع المنظمة للتدخل من أجل تنظيمها و تفعيل آلياتها.

المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة و التجارة الإلكترونية.

تأثرت التجارة الدولية حديثا ببعض مظاهر العولمة و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات حيث أصبح للتجارة الدولية شكلا جديدا يمكن أن تقوم عليه هو الشكل الإلكتروني، فكان لزاما على المنظمة العالمية للتجارة التدخل من أجل وضع إستراتجية في ميدان تنظيم التجارة الإلكترونية بين الدول المنظمة للمنظمة(الفرع الأول)، كما اهتمت بدراسة آثار التجارة الإلكترونية على الفرص التجارية للدول النامية من أجل تعزيز سبل مشاركتها في هذا النوع الجديد من التجارة(الفرع الثاني).

الفرع الأول: إستراتيجية المنظمة العالمية للتجارة في ميدان تنظيم التجارة الإلكترونية:

جاء إعلان جنيف الوزاري بشأن التجارة العالمية ضمن المؤتمر الوزاري للدورة الثانية الذي عقد في ماي كأساس لإطار عمل المنظمة في مجال التجارة الإلكترونية[26]، حيث أنه في شهر مارس من عام 1998 تقدمت أمريكا إلى منظمة التجارة العالمية بطلب لإدراج موضوع التجارة الإلكترونية إلى جدول أعمالها لكي يتم التفاوض عليها و الوصول إلى معاهدة متعددة الأطراف حولها، و في شهر ماي من العام نفسه صدر عن منظمة التجارة العالمية إعلان عن التجارة الإلكترونية قرر من خلالها المؤتمر الوزاري الثاني حث المجلس العام للمنظمة على وضع دراسة متكاملة حول التجارة الإلكترونية تقدم له في الدورة الثالثة و حملت هذه الدراسة عنوان آليات التجارة الإلكترونية و ما يتعلق بمباشرتها باستخدام الانترنت، و في هذا الإطار قامت المنظمة في شهر الفاتح من سبتمبر 1998 بوضع برنامج عمل لكل من مجلس التجارة في الخدمات، و مجلس التجارة في السلع، و مجلس التجارة في حقوق

الملكية الفكرية، و مجلس لجنة التجارة و التنمية لدراسة الموضوع المتعلق بالتجارة الإلكترونية[27].

و قد حددت المنظمة ثلاثة أنواع من التعامل التجاري عبر الانترنت:

أ- تعاملات الخدمة (الاختيار، الشراء، التسليم) التي تجري و تتم بالكامل عبر الانترنت.

ب- تعاملات تتضمن توزيع الخدمات حيث يتم اختيار السلعة أو الخدمة عبر الانترنت إلا أن تجهيزها و تسليمها يتمان من خلال وسائل تقليدية.

ج- التعاملات التي تتضمن شبكات الاتصالات متضمنة خدمات الانترنت[28].

وقد حددت المنظمة موقفها الرسمي من التجارة الالكترونية في مؤتمر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنعقد في أوتاوا في شهر أكتوبر 1998 فجاء على لسان مديرها العام في ذلك الوقت Renato Roggiero أن المنظمة لا تسعى لوضع قواعد جديدة خاصة بالتجارة الالكترونية ، وإنما تسعى لاستخدام التنظيم القانوني القائم والمحدد ضمن اتفاقية الجاتس الخاصة بالتجارة، و في اتفاقية التربس والاتفاق الخاص بخدمات الاتصال[29].

و قد صنفت التجارة الإلكترونية عالميا، في إطار مسعى منظمة التجارة العالمية إلى إيضاح طبيعتها و إطارها القانوني، ضمن مفهوم الخدمات، و قد تقرر ذلك في التقرير الصادر عن مجلس منظمة التجارة الدولية الخاص بالتجارة في الخدمات بتاريخ 17 مارس 1999 و المقدم إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية حيث ذهب هذا التقرير إلى أن:

" تزويد الخدمة بالطرق التقنية يقع ضمن نطاق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (جاتس) باعتبار أن الاتفاقية تطبق عل كافة الخدمات بغض النظر عن طريقة تقديمها، و لأن العوامل المؤثرة على التزويد الإلكتروني للخدمات هي نفسها التي تؤثر على تجارة الخدمات، و من هنا تخضع عمليات تزويد الخدمة بالطرق التقنية، إلى كافة نصوص اتفاقية التجارة العامة في الخدمات سواء في ميدان المتطلبات أو الالتزامات، بما فيها الالتزام بالشفافية، التنظيم الداخلي، المنافسة، الدفع و التحويلات النقدية، دخول الأسواق، المعاملة الوطنية، و الالتزامات الإضافية." [30]

هذا مع مراعاة أن هناك حاجة لتحديد الموقف من عملية تسليم البضائع المنتجة بطريقة تقنية و هناك أيضا حاجة لتصنيف السلع و ذلك لتحديد ما إذا كانت هذه الأنشطة تخضع لاتفاقية التجارة في السلع (الجات) أم اتفاقية التجارة في الخدمات (جاتس).[31]

هذا و يمكن حصر اهتمامات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية في القضايا التالية:

-القضايا المتعلقة بالبنية التحتية اللازمة للتجارة الإلكترونية.

- القضايا ذا العلاقة بالوصول للأسواق إلكترونيا و بالأخص ما يتعلق بالسلع و الخدمات التي يمكن تزويدها إلكترونيا.

-التقدم المحرز باتجاه تحرير التجارة بالخدمات في الأمور ذات العلاقة بالتجارة الإلكترونية.

- دور منظمة التجارة العالمية في تسهيل التجارة مع التأكيد على الانترنت و التبادل الإلكتروني للبيانات من خلال تبسيط الإجراءات و التعاملات الجمركية.
- كيفية استفادة الحكومات من وسائل التجارة الإلكترونية في العمليات الشرائية.
- حقوق الملكية الفكرية فيما يخص الأمور المتعلقة بالتجارة وأهمية حماية حقوق الاستنساخ و الحقوق ذات الصلة و العلامات التجارية و أسماء قطاعات الانترنت لأغراض تطوير التجارة الإلكترونية.[32]

وإذا كانت اتفاقية التجارة الإلكترونية قد طرحت أول مرة للدراسة في جدول أعمال المؤتمر الوزاري الثاني الذي عقد بجنيف خلال الفترة من 18 إلى 20 ماي 1998 فإن ما تم التوصل إليه في هذا المؤتمر هو عدم فرض رسوم جمركية على البث الإلكتروني للمعلومات على أن تواصل المنظمة إعداد الدراسات وبرامج العمل بخصوص التجارة الالكترونية ، وقد كان هذا الموضوع واحدا من موضوعات برامج العمل العديدة المتعين التعامل معها في مؤتمر سياتل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة الذي لم يكتب له النجاح في إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية الدولية بسبب عوامل كثيرة أبرزها الخلافات بين الدول الأعضاء حول أهم القضايا الرئيسية.[33]

و في نوفمبر 2001 عندما تم إطلاق أجندة الدوحة للتنمة تم وضع برنامج جديد فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية يتضمن صياغة التزامات جديدة لتسهيل عملية التجارة الإلكترونية فلقد أدرج جدول أعمال المناقشة مواضيع بشأن تصنيف محتوى بعض الإرساليات الإلكترونية، و المسائل المتصلة بالتنمية، الآثار المالية للتجارة الإلكترونية، الاختصاص القضائي.[34] و دعا هذا المؤتمر الوزاري أعضائه لمواصلة حظر استيفاء الرسوم الجمركية على المبادلات التجارية الإلكترونية.[35]

وقد أعربت الدول النامية عن قلقها إزاء قدراتها على تنفيذ أنظمة جديدة بوتيرة سريعة بالقدر الكافي لمواكبة التغيرات التكنولوجية و بسبب كل هذه الاختلافات في الآراء بين الدول لم تتقدم المناقشات بين عامي 2001 و 2003 و ركد برنامج العمل و قد أدى بطء التقدم المحرز في جولة الدوحة إلى انتشار الاتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية.

منذ عام 2011، أعرب أعضاء منظمة التجارة العالمية مثل الولايات المتحدة عن قلقهم بشأن التقدم البطيء في برنامج العمل بشأن التجارة الإلكترونية، في حين زادت التجارة الإلكترونية بسبب التكنولوجيات المبتكرة ونماذج الأعمال،و في 13 يوليو 2011، قدم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة معا مجموعة من المبادئ المتعلقة بالتجارة تهدف إلى دعم التوسع في شبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز تطوير التجارة الإلكترونية.[36]

و إن المؤتمرات اللاحقة للمنظمة العالمية للتجارة حتى. المؤتمر الحادي عشر الذي كان بالأرجنتين في 2017 واصلت نفس النهج دون أي جديد و هي الحفاظ على الممارسة الحالية المتمثلة في عدم فرض رسوم جمركية على البث الإلكتروني للمعلومات، و تأمل الدول الأعضاء أن يقدم الاجتماع الوزاري القادم رؤية أوضح حول مستقبل عمل التجارة الإلكترونية في إطار منظمة التجارة العالمية.

الفرع الثاني: التجارة الإلكترونية و أثرها على الفرص التجارية للدول النامية في المنظمة.

لقد قامت لجنة التجارة و التنمية بدراسة عدد من القضايا المتعلقة بآثار التجارة الإلكترونية على الفرص التجارية و الاقتصادية للدول النامية لا سيما على المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و سبل تعظيم الفوائد التي يمكن أن تعود عليها كما يدرس ما يواجه الدول النامية من تحديات تحد من قدرتها على المشاركة في التجارة الإلكترونية. فضلا عن ذلك فإن أهم ما تضعه اللجنة نصب ناظريها مدى إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التكامل بين الدول النامية داخل النظام التجاري المتعدد الأطراف، و كذا الآثار المتوقع حدوثها على الدول النامية من التأثير المحتمل لهذا النوع من التجارة على الوسائل التقليدية لتوزيع السلع المادية و كذا الآثار المالية للتجارة الإلكترونية[37].

ففي 14 فبراير 2013، قدمت لجنة التجارة والتنمية مذكرة معلومات أساسية حول "تطوير التجارة الإلكترونية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم" ناقشت كيف يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تستفيد من التجارة الإلكترونية، وما هي قضايا البنية التحتية والسياسات على سبيل المثال(بطء انتشار الإنترنت، والمخاوف الأمنية، والافتقار إلى المهارات التقنية، والحماية القانونية غير الكافية للمشتريات عبر الإنترنت ، الخ) التي تقيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الاستخدام الكامل للتجارة الإلكترونية.و عقب ذلك، عُقدت ورشة عمل حول تطوير التجارة الإلكترونية والشركات الصغيرة والمتوسطة في 8 و 9 أبريل 2013 حيث شارك فيها مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك المنظمات الدولية والشركات والمجتمعات المدنية والأوساط الأكاديمية. [38]

خاتمة:

إن جهود المنظمة العالمية للتجارة في ميدان التجارة الإلكترونية لم يرقى للمستوى المطلوب فإذا كانت المنظمة في عام 1998، قد قامت بوضع برنامج عمل لفحص القضايا التجارية كافة الناشئة عن عالم التجارة الإلكترونية، والاتفاق على وضع مذكرة تفاهم مؤقتة حول تصورات نسب الرسوم الجمركية في التجارة الإلكترونية للدول الأعضاء كافة، وفي العام ذاته، تبنى أعضاء المنظمة إعلانا حول التجارة الإلكترونية يقضي بأن تبحث الدول الأعضاء دور المنظمة في السوق الوليدة آنذاك للمعاملات التجارية عبر الإنترنت، وحث الإعلان، على نحو خاص، الدول الأعضاء على تجنب فرض تعريفات جمركية على النشاطات التجارية الإلكترونية. ومنذ ذلك الحين، و على الرغم من تقديم عدد من الدول سلسلة من الأوراق وضعت فيها مفاهيمها حول شكل اتفاقية مستقبلية للتجارة الإلكترونية غير أن مناقشات أعضاء المنظمة لم ينتج عنها الكثير فيما يتعلق بتهيئة بيئة تجارية حرة للتجارة الإلكترونية، وتعثرت المناقشات وجرت أقدامها بصعوبة نظرا لغياب رؤيا موحدة لأهم القضايا التي تخص التجارة الإلكترونية على أمل أن يقوم المؤتمر الوزاري القادم على تحقيق نتائج في هذا المجال خاصة و أنه من المتوقع أن تكون التجارة

الإلكترونية هي أسلوب التجارة السائد بين المنظمات و الأفراد خلال هذا القرن في كافة أنحاء العالم

الهوامش:

*خبيشات نبيلة

[1] محمد عمر الشويرف، التجارة الإلكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، دار زهران للنشر و التوزيع عمان الأردن، 2013، ص.21.

[2] الزهرة شريف، التنظيم الدولي للتجارة الإلكترونية، تاريخ النشر7 ماي 2018، تاريخ زيارة الموقع 25 فبراير 2019، موقع المقالة:

https://www.droitetentreprise.com/?p=12061

[3] عزة علي محمد الحسن، الإطار القانوني و التشريعي للتجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، كلية القانون، جامعة الخرطوم، 2005، ص.2.

[4] عبد الخالق صالح عبد الله معزب، الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية في التجارة الدولية (دراسة قانونية وفقا للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقانون التجاري الدولي)، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، برلين، 2019، ص.8.

[5] الزهرة شريف، التنظيم الدولي للتجارة الإلكترونية، تاريخ النشر7 ماي 2018، تاريخ زيارة الموقع 25 فبراير 2019، موقع المقالة:

https://www.droitetentreprise.com/?p=12061

[6] محمد عبد الله شاهين محمد، التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات و فرص النمو، دار حميثرا للنشر و التوزيع، القاهرة، 2017، ص.16.

[7] **عامر عيساني و بوبكر سلالي، دور التجارة الإلكترونية في التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، 2014، ص.200.**

[8] حورية لشهب، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية-دراسة مقارنة-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث العشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص.28.

[9] محمد عبد الله شاهين محمد، المرجع السابق، ص.197.

[10] سمية ديمش، التجارة الإلكترونية حتميتها و واقعها في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل و استشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة، 2010-2011، ص.37.

[11] أحمد سمير أبو الفتوح يوسف، أساسيات التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، 2015، ص.16.

[12] كريمة صراع، واقع و أفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، جامعة وهران، 2013-2014، ص.7.

[13] عزة علي محمد الحسن، مرجع سابق، ص.1.

[14] حورية لشهب، مرجع سابق، ص.34.

[15] محمد عبد الله شاهين محمد، المرجع السابق، ص.17.

[16] أحمد سمير أبو الفتوح يوسف، مرجع سابق، ص.41.

[17] أمير فرج يوسف، التجارة الإلكترونية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2008، ص.25.

[18] حورية لشهب، مرجع سابق، ص39.

[19] إبراهيم العيسوي، التجارة الإلكترونية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ، مصر، 2003، ص.77.

[20] بشار طلال المومني، مشكلات التعاقد عبر الأنترنيت –دراسة مقارنة-، عالم الكتب الحديثة، الأردن،2004، ص.253 و 254.

[21] جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة 2013، ص.161.

[22] آيات الله مولحسان، الأثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003-2004، ص.35.

[23] مبروك رايس، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر و التوزيع، عمان، 2016، ص.110.

[24] مطبوعة التجارة و معايير الغذائية، جميع حقوق النشر محفوظة لمنظمة الأغذية و منظمة التجارة العالمية، 2018، ص.12. متوفر عل الموقع التالي:
www.Fao.org/publications.

[25]جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص.256.

[26] أحمد سمير أبو الفتوح يوسف، المرجع السابق، ص.25.
[27] محمد عمر الشويرف،مرجع سابق، ص 52 و 53.
[28] أحمد سمير أبو الفتوح يوسف، مرجع سابق، 2015، ص. 25 و 26.
[29] مصطفى يوسف كافي، التجارة الإلكترونية، دار رسلان للنشر و التوزيع، سوريا، 2009، ص.ص109 و 110.
[30] عبد الصبور عبد القوي علي مصري، التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، مكتبة القانون و الاقتصاد للنشر و التوزيع، الرياض، 2012، ص.28.
[31] مجد صباح عبد العالي و هيثم عبد الله سلمان، أهمية التجارة الإلكترونية و معوقاتها في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصادي الخليجي،جامعة البصرة، العراق، العدد 24، سنة 2013، ص.10.
[32] أحمد سمير أبو الفتوح يوسف، المرجع السابق، ص.26 و 27.
[33] المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، وزارة الاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، ص.7 و 10 منشور على الموقع التالي:

www.economy.gov.ae

[34] Arpita MUKHERJEE Avantika KAPOOR, Trade Rules in E-commerce: WTO and India, Working Paper No. 354, INDIAN COUNCIL FOR RESEARCH ON INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS, March 2018, p.19. :http://icrier.org/pdf/Working_Paper_354.pdf

[35] المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، وزارة الاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، منشور على الموقع التالي:
www.economy.gov.ae

[36] Arpita MUKHERJEE Avantika KAPOOR, op, cit, p.20 et 21 et 22.
[37] أحمد سمير أبو الفتوح يوسف، المرجع السابق، ص.27.
[38] Arpita MUKHERJEE Avantika KAPOOR, op, cit, p.22 et 23.

قائمة المراجع.

1- المؤلفات:

1. **إبراهيم العيسوي، التجارة الإلكترونية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ، مصر، 2003،**
2. **أحمد سمير أبو الفتوح يوسف، أساسيات التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، 2015.**
3. **أمير فرج يوسف، التجارة الإلكترونية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2008.**
4. **بشار طلال المومني، مشكلات التعاقد عبر الأنترنيت –دراسة مقارنة-، عالم الكتب الحديثة، الأردن،2004.**
5. **جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 2013.**
6. **حمد عبد الله شاهين محمد، التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات و فرص النمو، دار حميثرا للنشر و التوزيع، القاهرة، 2017.**
7. **عبد الخالق صالح عبد الله معزب، الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية في التجارة الدولية (دراسة قانونية وفقا للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقانون التجاري الدولي)، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، برلين، 2019**
8. **عبد الصبور عبد القوي علي مصري، التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، مكتبة القانون و الاقتصاد للنشر و التوزيع، الرياض، 2012.**
9. **مبروك رايس، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر و التوزيع، عمان، 2016.**
10. **محمد عمر الشويرف، التجارة الإلكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، دار زهران للنشر و التوزيع عمان الأردن، 2013.**
11. **مصطفى يوسف كافي، التجارة الإلكترونية، دار رسلان للنشر و التوزيع، سوريا، 2009.**

2- المذكرات و الأطروحات:

1. **كريمة صراع، واقع و أفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، جامعة وهران، 2013-2014**

2. **آيات الله مولحسان، الأثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003-2004.**
3. **سمية ديمش، التجارة الإلكترونية حتميتها و واقعها في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل و استشراف اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010**
4. **عزة علي محمد الحسن، الإطار القانوني و التشريعي للتجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، كلية القانون، جامعة الخرطوم، 2005.**

3- المقالات:

1. **حورية لشهب، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية-دراسة مقارنة-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث العشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.**
2. **عامر عيساني و بوبكر سلالي، دور التجارة الإلكترونية في التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، 2014.**
3. **مجد صباح عبد العالي و هيثم عبد الله سلمان، أهمية التجارة الإلكترونية و معوقاتها في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصادي الخليجي،جامعة البصرة، العراق، العدد 24، سنة 2013.**
4. **مجد صباح عبد العالي و هيثم عبد الله سلمان، أهمية التجارة الإلكترونية و معوقاتها في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصادي الخليجي،جامعة البصرة، العراق، العدد 24، سنة 2013.**

4- مواقع الانترنت:

1. الزهرة شريف، التنظيم الدولي للتجارة الإلكترونية، تاريخ النشر7 ماي 2018، تاريخ زيارة الموقع 25 فبراير 2019، موقع المقالة:
https://www.droitetentreprise.com/?p=12061
2. المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، وزارة الاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، منشور على الموقع التالي:
www.economy.gov.ae

3. مطبوعة التجارة و معايير الغذائية، جميع حقوق النشر محفوظة لمنظمة الأغذية و منظمة التجارة العالمية، 2018، ص.12. متوفر على الموقع التالي:
www.Fao.org/publications.

4. Arpita MUKHERJEE Avantika KAPOOR, Trade Rules in E-commerce: WTO and India, Working Paper No. 354, INDIAN COUNCIL FOR RESEARCH ON INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS, March 2018, p.19. :http://icrier.org/pdf/Working_Paper_354.pdf